الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات المالية

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين (انظر E/2011/24، الفصل الأول – ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، الذي قُدم إلى اللجنة للعلم. ويعرض هذا التقرير لآخر المستجدات المتعلقة بالأنشطة الرئيسية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، منذ دورة اللجنة الإحصائية لعام ٢٠١٠. وأحرزت فرقة العمل تقدما هاما في إعداد ونشر Public Sector Debt Statistics Guide (دليل إحصاءات ديون القطاع العام) وقاعدة بيانات ديون القطاع العام؛ وفي تقديم مقترحات لهيكل وجدول زمني لاستكمال العمل المتعلق بـ External Debt Statistics Guide (دليل إحصاءات الديون الخارجية)؛ وتعزيز المركز المشترك للديون الخارجية؛ ومشاركة البلدان في إحصاءات الدين الخارجي الفصلية. ويرجى من اللجنة أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2012/L.1.

291211 281211 11-62496 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية

أولا – مقدمة

١ – عاودت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية[(١)] التي أنشئت عام ١٩٩٢ برعاية اللجنة الإحصائية، الاجتماع في عام ١٩٩٨ من أجل تنسيق العمل على تحسين البيانات المتعلقة بالديون الخارجية والاحتياطيات الدولية، مع الاهتمام بالسلامة المنهجية والشفافية ودقة المواعيد وتوافر البيانات. وتساعد البيانات المتعلقة بالدين الخارجي على تقييم الضعف المحتمل للوضع المالي لبلد ما أمام بلدان أخرى. وقُدم تقرير عن برنامج عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى اللجنة في جلستها التي عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٠. ويقدم هذا التقرير بيانا بآخر المستجدات المتعلقة بما أنجز من عمل منذ التقرير الأخير ويُجْمل برنامج العمل المتفق عليه في اجتماع فرقة العمل الذي استضافته أمانة الكمنولث في لندن يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠١١. ورغم صعوبة برنامج عمل فرقة العمل، فإنه سوف يواصل الاستفادة من الجهود التعاونية المنسقة والدؤوبة التي تبذلها الوكالات المشاركة في فرقة العمل، والتي تعد عاملا رئيسيا في نجاحها.

ثانيا – العمل المنهجي

ألف – دليل إحصاءات ديون القطاع العام

٢ – خلال اجتماع فرقة العمل الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١١، عرض صندوق النقد الدولي التقدم المحرز منذ الجلسة السابقة فيما يتعلق بدليل إحصاءات ديون القطاع العام. وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، نُشر مشروع الدليل على الموقع الشبكي لفرقة العمل لإبداء الملاحظات عليه من جميع أنحاء العالم حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أُرسل المشروع المنقح إلى الوكالات المشارِكة في فرقة العمل. فاتفقت الوكالات لدى المشاركة في توقيع الدليل على أن يكون الدليل متسقا مع النهج الناجحة التي اتُّبعت في دليل إحصاءات الديون الخارجية، ونظرت في الطرق اللازمة للعمل بهمة على الترويج لدليل إحصاءات ديون القطاع العام بعد نشره، بوسائل منها عقد حلقات عمل وحلقات دراسية والاضطلاع بأنشطة مماثلة أخرى. ونُشرت النسخة السابقة للنشر على

(١) يرأس صندوق النقد الدولي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية التي تجتمع سنويا. وتتألف فرقة العمل من ممثلين لمصرف التسويات الدولية وأمانة الكمنولث والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة نادي باريس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) والبنك الدولي.

الموقع الشبكي لفرقة العمل (www.tffs.org/PSDStoc.htm) في أيار/مايو ٢٠١١، وهي لا تخضع سوى لتنقيح نهائي قبل نشرها في شكل كتاب. وسيكون النص النهائي جاهزا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويتماشى دليل إحصاءات ديون القطاع العام مع System of National Accounts (2008 SNA) (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨).

باء – استكمال العمل في دليل إحصاءات الديون الخارجية

٣ – شرعت إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع فرقة العمل، في العمل على استكمال دليل إحصاءات الديون الخارجية ليأخذ في الاعتبار التغييرات التي أدخلها Balance of Payments and International Investment Position Manual (BPM6) (دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة) ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وترد التغييرات المقترح إدخالها على دليل الديون الخارجية في الورقة المعنونة ”تحديث دليل الديون الخارجية بشأن المسائل الناشئة عن الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي“ التي نشرت على الموقع الشبكي لفرقة العمل (www.tffs.org/method.htm). وتمت الموافقة على هذه القضايا في اجتماع آذار/مارس ٢٠٠٩ لفرقة العمل. وإجمالا، يبقى دليل الديون الخارجية متسقا إلى حد كبير مع المعايير المستوفاة. علما بأن عددا محدودا من التغييرات في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات هو الذي سوف يستلزم إجراء تعديلات على الإطار المنهجي أو تقديم توضيحات بشأن المعالجة المنهجية في دليل الديون الخارجية. ولذلك، أقرت فرقة العمل تحديث الدليل (لا إعادة كتابته).

٤ – وخلال اجتماع عام ٢٠١١ لفرقة العمل، عرض صندوق النقد الدولي للمناقشة ورقة عن استكمال العمل في دليل الديون الخارجية، أُدرج فيها مقترحات لهيكل العمل ولجدول زمني لذلك العمل. ووافقت الوكالات المشارِكة في فرقة العمل على تلك المقترحات، بغية الحفاظ على الهيكل العام للدليل، والحد، في الوقت نفسه، من الازدواجية في الموضوعات التي تتناولها كتيبات وأدلة أخرى. وأُقرّ الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل. وكانت التواريخ الرئيسية لاستكمال العمل على النحو التالي: ’١‘ تقديم نسخة مستكملة للجزء الأول (الإطار المفاهيمي) في اجتماع عام ٢٠١٢ لفرقة العمل؛ ’٢‘ المشروع الأول للنسخة الكاملة لدليل الديون الخارجية من أجل تلقي التعليقات عليه من جميع أنحاء العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ ’٣‘ عرض النسخة المنقحة الكاملة لتقرها فرقة العمل في اجتماعها لعام ٢٠١٣؛ ’٤‘ إنجاز نسخة ما قبل النشر من الدليل بحلول أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣.

ثالثا – توافر بيانات الدين

ألف – المسائل المتعلقة بالمركز المشترك للدين الخارجي

٥ – أُدخل عدد من التحسينات على جداول المركز المشترك للدين الخارجي[٢] (www.jedh.org) بعد دورة عام ٢٠١٠ للجنة الإحصائية. ويعمل البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي على المواءمة بين جدول البيانات الصادرة عن الدائنين/السوق في المركز وبين الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، بإدراج كلٍّ من مخصص حقوق السحب الخاصة (التزامات الدين) وأرصدة حقوق السحب الخاصة (الأصول الاحتياطية). وأُدخلت تغييرات أخرى على جدول البيانات الصادرة عن الدائنين/السوق، منها إضافة مطالبات نادي باريس مصنفة إلى بند للمعونات وبند لغير المعونات، والقيام على نحو أفضل بتحديد البيانات التي يقدمها اتحاد بيرن والمتعلقة بتعرض ائتمانات التصدير المؤمن عليها للأخطار الائتمانية. ووافقت الوكالات المشارِكة في المركز (مصرف التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) عن طريق تبادل الرسائل بالبريد الإلكتروني على تحديث الجدول ١ لاتفاق مستوى الخدمات الذي أبرمه المركز ليعكس تلك التغييرات. وخلال اجتماع عام ٢٠١١ لفرقة العمل، أشارت الوكالات المشارِكة في المركز إلى أنها ستقترح على المركز إدخال تغييرات إضافية على العرض. وتعمل تلك المؤسسات حاليا على إعداد نسخة منقحة لجدول البيانات الصادرة عن الدائنين/السوق، ستكون متاحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

باء – قواعد بيانات البنك الدولي لإحصاءات الدين الخارجي الفصلية

٦ – يجري إحراز تقدم جيد في مشاركة البلدان في قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي الفصلية (www.worldbank.org/qeds). واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قام ٦٦ بلدا مشتركا في المعيار الخاص لتعميم البيانات والأعضاء في منطقة اليورو بتقديم بيانات للجدول ١ (حالة إجمالي الديون الخارجية حسب القطاعات – وهي فئة يحددها المعيار الخاص لتعميم البيانات)، و ٢٦ اقتصادا بتقديم بيانات للجدول ٢ (حالة الديون الخارجية بالعملة الأجنبية والعملة المحلية – وهو بند يشجع المعيار على إدراجه)، و ١٢ اقتصادا بتقديم بيانات للجدول ٣ (جدول سداد خدمة الدين – وهو بند يشجع المعيار على إدراجه)، و ٢٧ اقتصادا بتقديم بيانات لجدول واحد على الأقل من الجداول

(٢) إطلاق الموقع الشبكي للمركز المشترك للدين الخارجي في آذار/مارس ٢٠٠٦ ليوفر مصدرا جامعا لإحصاءات شاملة للدين الخارجي.

التكميلية الستة. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٣٨ بلدا مشاركا في النظام العام لنشر البيانات بتقديم بيانات حالة إجمالي الديون الخارجية إلى إحصاءات الدين الخارجي الفصلية، منها ٧ اقتصادات قدمت البيانات المتعلقة بحالة إجمالي الديون الخارجية حسب القطاع (وهي فئة يحددها المعيار).

٧ - وبعد التشاور مع الوكالات المشارِكة في فرقة العمل، وتماشيا مع ماورد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، شجع البنك الدولي البلدان المشاركة في إحصاءات الدين الخارجي الفصلية (وتشمل كلا من البلدان المشترِكة في المعيار الخاص لتعميم البيانات والبلدان المشاركة في النظام العام لنشر البيانات) على تقديم تقارير عن مخصصات حقوق السحب الخاصة المتعلقة بها تحت بند التزامات الديون الخارجية. وقد أجرى البنك الدولي اتصالات مع مراسلي إحصاءات الدين الخارجي الفصلية للإدلاء بتوجيهاتهم المتعلقة بالإبلاغ الملائم بمخصصات حقوق السحب الخاصة المتعلقة بهم، وطلب إليهم إدراج إشارة صريحة في البيانات الفوقية للإحصاءات الفصلية يحددون فيها أي خروج على المعايير الدولية. واعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أدرج ٤٨ بلدا مشاركا مخصصات حقوق السحب الخاصة في بياناتها المتعلقة بحالة إجمالي الدين الخارجي، بما في ذلك ٣٤ بلدا مشتركا في المعيار الخاص لتعميم البيانات.

جيم - قاعدة بيانات ديون القطاع العام

٨ - لتحسين توافر بيانات ديون القطاع العام وإمكانية المقارنة بينها على الصعيد الدولي، أطلق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى المشارِكة في فرقة العمل، قاعدة البيانات المركزية لديون القطاع العام على شبكة الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (www.worldbank.org/qpsd). والغرض الرئيسي لقاعدة بيانات ديون القطاع العام هو تسهيل نشر الإحصاءات الفصلية لديون القطاع العام في موعدها وفي نماذج موحَّدة. وبعرض هذه البيانات في موقع مركزي، تقوم قاعدة البيانات بدعم تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والمقارنات بين البلدان. ومن التوصيات الواردة في مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، إطلاقُ قاعدة بيانات ديون القطاع العام[٣]. وأيد تلك المبادرة وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو المصارف المركزية وكذلك اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي. وتتم مواءمة البيانات المطلوبة مع دليل إحصاءات ديون القطاع العام.

(٣) انظر www.imf.org/external/np/g20/pdf/102909.pdf. وتمثل قاعدة بيانات ديون القطاع العام التوصية رقم ١٨ في التقرير الصادر عن مبادرة الثغرات في البيانات.

٩ - واعتبارا من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام ٣٥ اقتصادا بتقديم بيانات الحالة لقاعدة بيانات ديون القطاع العام. وتضم قاعدة البيانات تلك بيانات فصلية، معظمها وارد من البلدان النامية/ذات الأسواق الناشئة، عن حالة إجمالي ديون القطاع العام بالقيمة الاسمية. وفيما يلي نطاق القطاعات التي يمكن تقديم البيانات الفصلية المتعلقة بها: (١) القطاع الحكومي العام؛ (٢) القطاع الحكومي المركزي؛ (٣) ميزانية الحكومة المركزية؛ (٤) المؤسسات العامة غير المالية؛ (٥) المؤسسات العامة المالية؛ (٦) مجموع القطاع العام. وتتضمن قاعدة البيانات بيانات الحالة حسب كل من أجل الاستحقاق الأصلي وأجل الاستحقاق المتبقي (القصير الأجل والطويل الأجل)، موزعة حسب الصك، وكذلك بيانات الحالة موزعة حسب فئة العملة (العملة المحلية والعملة الأجنبية)، وحسب مكان إقامة الدائن (دائن محلي ودائن خارجي). وتكون مشاركة البلدان في قاعدة بيانات ديون القطاع العام طوعية. وأما الحد الأدنى المطلوب فهو تقديم بيانات لحالة دين الحكومة المركزية موزعة حسب نوع الصك.

١٠ - وسيواصل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشجيع اقتصادات السوق النامية والناشئة على الانضمام إلى المبادرة. وسيقوم أيضا كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتشاور مع الوكالات الأخرى المشارِكة في فرقة العمل، بدعوة الاقتصادات المتقدمة الأخرى إلى تقديم البيانات الحالية المتعلقة بديون القطاع الحكومي العام لتضمينها في قاعدة بيانات ديون القطاع العام. وأكدت فرقة العمل على ضرورة التركيز بشكل خاص على تجنب الازدواجية والتضارب مع نماذج الإبلاغ التي تطلب الوكالات الدولية الأخرى استخدامها.

رابعا - بناء القدرات

١١ - عقد صندوق النقد الدولي في المقر الدورة التدريبية الرابعة المتعلقة بإحصاءات الديون الخارجية من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتُعقد هذه الدورات مرة كل سنتين منذ عام ٢٠٠٥. وحضر الدورة تسعة وثلاثون مشاركا من جميع المناطق. وكما كان الحال عليه في السنوات السابقة، استفادت دورة عام ٢٠١١ المعقودة في المقر من مشاركة وخبرات موظفين قدموا من عدة وكالات مشارِكة في فرقة العمل (مصرف التسويات الدولية وأمانة الكومنولث والبنك المركزي الأوروبي والأونكتاد والبنك الدولي)، وكذلك مسؤولين حكوميين من مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة ومكتب التحليل الاقتصادي. وعقد صندوق النقد الدولي أيضا دورات وحلقات عمل في مجال إحصاءات ديون القطاع العام في آذار/مارس ٢٠١١، مخصصة أساسا لاقتصادات مجموعة

العشرين (معهد فيينا المشترك)، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لاقتصادات كانت سابقا ذات تخطيط مركزي (معهد فيينا المشترك)، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لاقتصادات أمريكا اللاتينية (مركز التدريب الإقليمي المشترك لأمريكا اللاتينية). وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، سيقيم صندوق النقد الدولي دورة للاقتصادات الأفريقية (الشراكة المشتركة من أجل أفريقيا). وشاركت وكالات أخرى مشارِكة في فرقة العمل في تلك الأنشطة التدريبية.

١٢ - وقدمت أيضا أمانة الكومنولث والأونكتاد الدعم للبلدان في إعداد إحصاءات الديون ونشرها، من خلال عقد مؤتمرات وحلقات عمل إقليمية وإقامة أنشطة قطرية.

١٣ - وفي الأشهر الاثني عشر الماضية، نظمت أمانة الكمنولث أربع حلقات عمل تدريبية على الصعيدين الإقليمي والقطري بشأن تجميع إحصاءات الدين العام ونشرها من خلال إصدار منشور شامل بعنوان Public Debt Bulletin (نشرة الدين العام). وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان بشأن وضع نشرة الدين العام كانت الأولى منهما في سنغافورة لآسيا، والثانية في سيراليون لمناطق غرب أفريقيا دون الإقليمية. وأوفدت بعثتان لعقد دورات تدريبية داخلية عن نشرة الدين العام إلى دومينيكا وليسوتو. وأثناء الفترة نفسها، عززت أمانة الكومنولث خاصيّة برمجياتها المتعلقة بنظام تسجيل وإدارة الدين الخارجي، من أجل التقيّد التام بدليل إحصاءات ديون القطاع العام. وتواصَل تحسين نظام التسجيل مع وضع روابط سهلة الاستخدام لتقديم البيانات إلى قاعدة بيانات إحصاءات الدين الخارجي الفصلية. علما بأن رابط تقديم البيانات في إطار مبادرة قاعدة البيانات الفصلية لديون القطاع العام سوف يُستكمل من أجل الإصدار القادم للبرمجيات. وخلال السنة الماضية، تم تحديث النظام لتزويد البلدان بمرافق لتسجيل الديون والإبلاغ عنها تكون متوافقة تماما مع الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ولهذا الغرض، نُفِّذ عدد من الأنشطة الخاصة بكل بلد على حدة لمساعدة البلدان في وضع قواعد بيانات شاملة للدين العام في نظام تسجيل وإدارة الدين الخارجي بدمج بيانات الدين الوطني مع بيانات الدين الخارجي. ونُفذت تلك البعثات في سري لانكا والهند وبربادوس والكاميرون. وكذلك، قامت ثلاث ولايات هندية، بمساعدة من أمانة الكومنولث، بإنشاء قواعد بيانات كاملة للديون باستخدام النظام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت بعثات من نظام تسجيل وإدارة الدين الخارجي إلى غيانا وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وبوتسوانا للتحقق من صحة البيانات. وبناء على تكليف من أمانة الكومنولث، نُفّذ في عام ٢٠١٠ برنامج للتعليم الإلكتروني عن إحصاءات الدين الخارجي واستخدام نظام تسجيل وإدارة الدين الخارجي من أجل زيادة فعالية تسجيل الديون والإبلاغ عنها. ودرّب هذا البرنامج ٧٥ مسؤولا قُطريا على استخدام نظام تسجيل الديون استخداما أكثر تقدما وعلى معايير بيانات الديون الخارجية.

١٤ - كذلك، نظم الأونكتاد ثماني حلقات عمل متعلقة بإحصاءات الديون. وأُنجزت حلقتا عمل عن إحصاءات الديون مع أنغولا (تموز/يوليه ٢٠١١) وفترويلا (جمهورية - البوليفارية) (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠). وعقدت حلقتا عمل عن التحقق من صحة البيانات، تناولتا موضوع تعزيز قواعد بيانات الديون وأساس إعداد التقارير والإحصاءات المتعلقة بالديون، في جمهورية الكونغو الديمقراطية (آذار/مارس ٢٠١١) وأنغولا (حلقة عمل للمتابعة في آب/أغسطس ٢٠١١). وأُنجزت حلقتا عمل عن تحليل حوافظ الدين استخدمتا التقارير والإحصاءات المتعلقة بالديون التي أُعدت، مع جمهورية فترويلا البوليفارية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) ونيكاراغوا (أيار/مايو ٢٠١١). وعُقدت أيضا حلقة عمل إقليمية عن تحليل حوافظ الدين مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية لشرق أفريقيا وجنوبها في رواندا في آب/أغسطس ٢٠١١، شارك فيها ١٩ موظفا من أربعة بلدان. وأتاحت حلقة عمل لتدريب المدرِّبين أقيمت في مقر الأونكتاد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١١، لـ ١٣ مدرِّبا الاطّلاع على آخر المستجدات المتعلقة بأحدث التطورات في مجالات إحصاءات الديون، والتحقق من صحة البيانات، وتحليل حوافظ الدين. ويعمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي أيضا في النسختين الثانيتين لنموذجَي التحقق من صحة البيانات وإحصاءات الديون.

خامسا - برنامج العمل المستقبلي لفرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية

١٥ - الأنشطة الرئيسية المدرجة في برنامج العمل الممتد ١٢ شهرا، المتفق عليها في اجتماع آذار/مارس ٢٠١١ لفرقة العمل هي على النحو التالي: '١' استكمال دليل إحصاءات الديون الخارجية؛ '٢' إحراز تقدم فيما يخص قاعدتَي بيانات ديون القطاع العام وإحصاءات الدين الخارجي الفصلية، والمركز المشترك للدين الخارجي؛ '٣' إمكانية إجراء مناقشة عن التقدم المحرز بشأن الالتزامات الطارئة، '٤' قيام أمانة الكومنولث بإعداد ورقة عن ديون القطاع الخاص؛ '٥' معالجة المتأخرات في إحصاءات الديون، بما في ذلك وضع الإطار المفاهيمي والتصنيف الفرعي والقياس وما يتصل بها من قضايا أخرى؛ '٦' تعزيز أداء فرقة العمل من خلال موقعها الإلكتروني؛ '٧' الاستعراض الثلاثي السنوات لاتفاق مستوى الخدمات الذي أبرمه المركز المشترك للدين الخارجي؛ وقد أجري الاستعراض السابق في عام ٢٠٠٩.

سادسا - الاجتماع القادم لفرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية

١٦ - ستعقد الوكالات الأعضاء في فرقة العمل المعنية بالإحصاءات المالية اجتماعها القادم في واشنطن العاصمة، يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، في مقر صندوق النقد الدولي.